

الخاتمة

أولاً- نتائج الدراسة

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها الميدانية إلى مجموعة من النتائج الهامة

هي:

1- أن هناك علاقة إيجابية بين تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمع المصري خلال سنواته الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق المبكر وازدياد معدلاته خلال الآونة الأخيرة، وذلك من خلال ما أدت إليه هذه التحولات من تغيرات جوهرية في منظومة القيم الموجودة داخل المجتمع كله والأسرة لكونها جزءاً منه، نتج عنها خلل واضح في العلاقات والأدوار الاجتماعية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج بشكل كان يحتم معه نمو هذه الظاهرة داخل نطاق المجتمع المصري، خاصة في ظل ما أفرزته هذه التحولات أيضاً من ظروف أو عوامل اجتماعية واقتصادية كانت بمثابة المناخ العام الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة بشكل لم تعهده الأسرة، ولم يعهده المجتمع من قبل.

2- أن الطلاق المبكر غالباً ما يكون رد فعل لما تعيش فيه الزوجات من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، وما يتعرضن له من إيذاء بدني وسوء معاملة من قبل أزواجهن.

3- أن المعاملة السيئة من جانب الزوج لزوجته، سواء كان ذلك بالإساءة اللفظية أو البدنية إليها بالضرب، أو بإهمالها وتحقيرها يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث النزاع أو الشجار الأسري بين الزوجين حديثي الزواج، وبالتالي إلى غياب قيم الحب والاحترام بينهما، الأمر الذي ينتج عنه حدوث الكثير من حالات الطلاق المبكر.

4- أن الزواج المبكر للفتاة وما يتبعه من عدم توافر الخبرة الكافية لديها بشئون الحياة الزوجية وكيفية بناء أسرة متماسكة، وكذلك عدم توفر النضج الكافي للقيام بالأدوار الزوجية وتحمل مسئولية أسرة بأكملها يعد من أهم أسباب حدوث الطلاق المبكر.

5- أن إجبار الفتاة على الزواج دون أن يكون لها أي دور في اختيار شريك الحياة

يعد أحد مظاهر القهر الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة، وعاملاً هاماً من عوامل فشل الحياة الزوجية وحدوث الطلاق المبكر نتيجة غياب الانسجام العاطفي والتفاهم بين الطرفين، وهو ما يؤدي إلى شعور الزوجة بالكراهية الشديدة للزوج، والرغبة في الطلاق منه لتغيير الوضع القائم والتمرد عليه.

6- أن الزوجة قد تلجأ للطلاق المبكر بسبب الشجار المستمر الناتج إما عن عدم كفاية دخل الزوج ومحاولته الاستيلاء على المال الخاص بها، أو عن تدهور قيم الحب والعطف والاحترام نتيجة للصراع المستمر وكثرة الخلافات والمشاجرات بينهما.

7- أن عدم تعاون الزوج مع الزوجة في تحمل مسؤولية الأبناء وأعباء المنزل الكثيرة، وعدم محاولته تخفيف العبء الواقع عليها نتيجة لذلك يعد عاملاً مساعداً على تباعد المسافة الاجتماعية وزيادة حدة الكراهية والصراع بين الزوجين حديثي الزواج.

8- أن سوء معاملة الزوج للأبناء ولجوءه الدائم إلى استخدام العنف وأساليب الإيذاء البدني المختلفة معهم، يعد عامل ضغط نفسي كبير على الزوجة، ومشجعاً لها للإقدام على الطلاق المبكر للخلاص من الزوج مصدر الألم بالنسبة للأبناء.

9- أن تخلي الأهل عن مساندة الابنة المتزوجة في حل خلافاتها مع الزوج وعدم تقديمهم الحماية أو المساعدة الكافية لها يعد عاملاً مشجعاً للزوج على التماادي في استخدامه للعنف وممارسته للقهر ضد زوجته، كما يعد دافعاً للزوجة على التفكير في الطلاق المبكر والتخلص من هذه الزيجة غير الناجحة.

10- أن رغبة الزوج في الاستيلاء على أموال وممتلكات الزوجة يعد سبباً هاماً لحدوث الطلاق المبكر، خاصة إذا كان الزوج بخيلاً، وأن وجود أو عدم وجود أبناء من هذا الزوج لا يعد عاملاً ذو أهمية في تشجيع الزوجة أو إثنائها عن طلب الطلاق.

11- أن إدمان الزوج للمخدرات والمسكرات وإنفاقه المبالغ الطائلة على ذلك، ومحاولته الاستيلاء على أموال الزوجة لإنفاقها على ملذاته الخاصة يعد أحد الأسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

12- أن الظروف الاقتصادية المتأزمة الناتجة إما عن فقر الزوج، أو عن

بخله وحرصه الشديد على المال، وما يترتب بها من تداعيات اجتماعية سلبية وتولد مناخ من الحرمان والإحباط قد أوجد البيئة المناسبة لنمو العديد من المشاجرات والخلافات بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم حدوث الكثير من حالات الطلاق المبكر.

13- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات منها بين الأميين أو أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة، وأن تعلم الزوجة وبخاصة حصولها على مؤهل جامعي يعد مشجعاً لها على الإقدام على طلب الطلاق المبكر، وزيادة الإصرار عليه، دون أي خوف من المستقبل، وذلك لتوفر فرص العمل أمامها إلى حد ما مقارنة بغيرها من الأميات.

14- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع منها بين الأسر منخفضة الدخل أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

15- أن عنف الأزواج ضد الزوجات حديثي الزواج غالباً ما يكون مرتبطاً بالثقافة الفرعية التي ينتمي إليها الأزواج والتي يكون لديها اتجاهات إيجابية نحو العنف، حيث كثيراً ما تشجع هذه الثقافة العنف وتطالب الرجل بالعدوانية في مواقف الحياة المختلفة.

16- أن زواج الرجل في سن مبكر وهو غير مؤهل لتحمل مسؤولية الزواج وتبعاته المتعددة يعد سبباً هاماً في عدم تفاهم الزوجين حديثي الزواج، وفي حدوث الكثير من الخلافات والمشاكل الزوجية التي قد يلجأ فيها الزوج إلى استخدام العنف البدني تجاه زوجته، وذلك لعدم قدرته على التعامل مع ما تأتي به الحياة الزوجية من أزمات بشيء من الحكمة والذكاء.

17- أن وجود صلة قرابية بين الزوجين حديثي الزواج لا تعد عاملاً مؤثراً في إثناء الزوجة عن التفكير في طلب الطلاق والإصرار عليه، بل إن وجود صلة القرابة هذه قد تعد دافعاً قوياً للزوجة للإسراع في رفع دعوى الطلاق أو الخلع حتى تنتهي مشكلاتها سريعاً مع أسرة الزوج وحتى لا تتأثر صلة القرابة الموجودة بين

الأسرتين بطول فترة الخلاف أو النزاع بين الزوجين.

18- أن وجود الأبناء لا يمثل عائقاً يحول دون وقوع الطلاق المبكر أو عاملاً يمارس ضغطاً على الزوجة ويدفعها إلى الرجوع في قرار الطلاق، إذا كان هناك استحالة لاستمرار الحياة مع الزوج، بل إن خوف الزوجة على مستقبل البناء وحرصها على أن يعيش هؤلاء الأبناء في جو أسري سليم وهادئ حتى يتمتعوا بالصحة النفسية الجيدة قد يعد دافعاً لها للإصرار على الطلاق والانفصال عن الزوج والاستقلال بالأبناء بعيداً عنه خاصة إذا كان استمرار وجود الأبناء مع الزوج (الأب) يمثل تهديداً لمستقبلهم كما في حالات الخيانة الزوجية.

19- أن قلة دخل الزوج المتزوج حديثاً نتيجة لبطلته أو لامتهانه إحدى المهن البسيطة وعدم قدرته على الوفاء بمطالب الأسرة الأساسية، خاصة في ظل وجود أبناء يلقي عليه بمزيد من الألم والعبء النفسي والشعور بعدم الرضا واللامساواة التي قد تدفعه إلى ممارسة العنف ضد الزوجة أو الأبناء كرد فعل لما يتعرض له من ضغط نفسي وشعور بالقهر.

20- أن نزاع الزوجة الدائم مع الزوج على المصروفات، وتطلعها إلى مستوى معيشي أفضل لا يستطيع الزوج تحقيقه، ومحاولتها نتيجة لذلك التحقير من شأنه وإشعاره بالضعف غالباً ما يؤدي إلى إضعاف العلاقة الزوجية وحدوث عدم الوفاق بين الزوجين حديثي الزواج، مما يعد عاملاً مهيناً لحدوث الطلاق المبكر.

21- أن عدم اكتراث الزوج بمحاولات الزوجة لتقوية العلاقة بينهما، وإزالة ما يشوبها من خلافات، وكذلك عدم استجابته للنصح من جانب الأهل أو الأقارب، وإصراره على استمرار حالة عدم الوفاق مع الزوجة قد يشكل عبئاً نفسياً على الزوجة يؤدي بها إلى كراهية الزوج واللجوء إلى طلب الطلاق المبكر.

22- أن العنف الأزواج ضد الزوجات حديثي الزواج أكثر انتشاراً بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة منها بين أبناء الطبقات الغنية أو الراقية، وذلك لشيوع الثقافة الفرعية الداعية إلى استخدام العنف داخل الأحياء الشعبية الفقيرة باعتبار أن ذلك يعد من سمات الرجولة.

23- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين النساء العاملات منها بين ربّات البيوت، وذلك بالتأكيد لكون النساء العاملات أكثر جرأة وشجاعة في الإقدام على الطلاق لما يتمتعن به من شعور بالاستقلالية عن الرجل لما لديهن من دخل خاص يدفعهن إلى رفض القهر والعنف من جانب الزوج، وذلك بعكس ربّات البيوت اللاتي غالباً ما يكونن أكثر تعرضاً للقهر والعنف من جانب أزواجهن وأقل قدرة على الإقدام على الطلاق نظراً لما يشعرن به من عجز واحتياج مادي للزوج باعتباره المصدر الوحيد للدخل والإنفاق وتربية الأبناء.

24- أن سوء اختيار شريك الحياة، والاندفاع العاطفي أثناء الاختيار للزواج يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث الاصطدام بين الزوجين وظهور التوترات الأسرية مما يجعل بحدوث الطلاق المبكر.

25- أن قصر فترة الخطوبة وعدم توفر الوقت الكافي للتعارف بين الزوجين قبل الزواج، وكذلك طول مدة الخطوبة وكثرة الخلافات المستمرة بين الأهل حول التجهيزات الخاصة بالزواج يعد عاملاً أساسياً في فشل الحياة الزوجية ووقوع الطلاق بعد فترة قصيرة من الزواج.

26- أن عدم التكافؤ التعليمي أو الثقافي والاجتماعي بين الزوجين حديثي الزواج يعد سبباً هاماً في وقوع الطلاق المبكر نظراً لكثرة المشكلات والمشاجرات بين الزوجين الناتجة إما عن شعور الزوج بالنقص والدونية أمام زوجته ومحاولته المستمرة تحقيرها والتقليل من شأنها، أو شعوره بوجود فجوة كبيرة بينه وبين الزوجة في أساليب التفكير والمستوى الاجتماعي وعدم قدرته على التفاهم مع الزوجة أو خلق أي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الوجداني بينهما.

27- أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من المشكلات الأسرية بين أحد الزوجين وأُسرة الزوج الآخر، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على العلاقة بين الزوجين ويؤدي إلى حدوث النزاع والشجار المستمر بينهما مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق المبكر.

28- أن تدخل الأهل وبخاصة أهل الزوج في الحياة الزوجية للزوجين حديثي الزواج واصطناع الخلافات اليومية والغيرة من جانب أخوات الزوج أو الحماة تعد من أهم العوامل المؤدية إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من الخلافات والمشاجرات بين الزوجين، الأمر الذي قد يترتب عليه لجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر.

29- أن تدني الوضع المهني للزوج، وارتفاع دخل الزوجة عن الزوج يعد عاملاً هاماً من عوامل حدوث الطلاق المبكر نظراً لما يترتب عليه من كثرة الخلافات والمشاجرات بين الزوجين الناتجة إما عن شعور الزوج بالنقص والدونية تجاه زوجته لكونها أكثر منه دخلاً، أو لمحاولته الاستيلاء على ما لديها من دخل لإنفاقه على الأسرة.

30- أن عمل الزوجة وعدم تفرغها للحياة الأسرية وما قد ينتج عنه من عدم قدرتها على التوفيق بين مطالب البيت والعمل، وكذلك عدم قدرتها على الوفاء بمطالب الزوج، ورفض الزوج لمبدأ عمل الزوجة ومحاولته اثباتها عنه يعد من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث النزاع والشجار بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم يعد دافعاً للزوجة لطلب الطلاق المبكر.

31- أن عدم توافر الحب قبل الزواج، أو فقدانه بسرعة بعد الزواج نتيجة للتغير السريع والتحول نحو تبني قيم اجتماعية مادية بعيدة إلى حد ما عن القيم الأسرية الأصلية المبنية على الحب، قد يؤدي إلى ظهور التوترات الأسرية ويعجل بحدوث الطلاق المبكر.

32- أن انشغال الزوج بالعمل وجمع المال، وكذلك انشغال الزوجة بتربية الأولاد، يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى انتفاء قيمة الحب بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم تفويض دعائم الحياة الزوجية وحدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

33- أن تدخل الغير وبخاصة أهل الزوج في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة حديثة الزواج، وبخاصة في القرارات المتعلقة بتحديد الميزانية أو تنظيمها أو قرار الشراء يعد من أهم عوامل حدوث النزاع بين الزوجين، ومن ثم لجوء الزوجة

إلى طلب الطلاق المبكر.

34- أن هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزوجية وحدوث الطلاق المبكر، فكلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما انخفض احتمال وقوع الطلاق المبكر، حيث أن أعلى نسبة للطلاق المبكر بين عينة وحالات الدراسة كانت خلال السنة الأولى من الزواج ثم تلاها السنة الثانية والثالثة، وذلك لكثرة ما تشهده السنوات الأولى من توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين نتيجة عدم النضج الكافي بأمور الحياة الزوجية، والأدوار الأسرية، وعدم التخلص من القيم والعادات التي اعتاد كل طرف عليها في أسرته الأولى، بالإضافة إلى عدم القدرة على الارتباط العاطفي نتيجة لصعوبة فهم كل طرف للآخر وعدم التوافق مع توقعات الآخر مما يؤدي إلى ازدياد حدة الصراع بين الزوجين ومن ثم إنهاء الزواج في كثير من الحالات.

35- أن عدم الإنجاب أو عدم وجود أبناء نتيجة لعقم أحد طرفي العلاقة الزوجية قد يؤدي إلى تفكك الأسرة الحديثة وتحللها بالطلاق، واستمرار الخلافات والتوترات الأسرية بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك إما للرغبة الشديدة في الإنجاب من جانب الطرف الآخر أو لوجود ضغط نفسي ومعنوي كبير من جانب أهل الزوج أو الزوجة لدفعهم إلى الطلاق والزواج لمرة ثانية والإنجاب.

36- أن الخيانة الزوجية ووجود علاقات نسائية للأزواج خارج إطار الزواج تعد من العوامل المسببة لإنهاء الحياة الزوجية وذلك نظرًا لشعور الزوجة بالكراهية الشديدة لزوجها والإصرار على حدوث الطلاق لعدم قدرتها على الاستمرار في العلاقة الزوجية بعد اكتشافها لخيانة الزوج.

37- أن تعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى يعد عاملاً هاماً من عوامل حدوث عدم الاستقرار الزواجي وظاهرة الطلاق المبكر خاصة في حالة عدم وجود ما يبرر ذلك في ظل قيام الزوجة بواجباتها الزوجية تجاه الزوج.

38- أن الضعف أو العجز الجنسي الجزئي أو الكلي للأزواج وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين يعد من أهم العوامل المؤدية إلى نفور الزوجة من الزوج

ولجئها إلى طلب الطلاق المبكر والإصرار عليه.

39- أن هجرة الأزواج حديثي الزواج للعمل بالخارج لفترات طويلة وترك الزوجات بمفردهن تعد من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، وذلك بما تخلقه في نفوس الزوجات من شعور بالدونية، وبالاغتراب للأمان والحب اللذان ينتج عنهما توسيع الفجوة وزيادة درجة التباعد بين كل من الأزواج والزوجات.

40- أن لجوء الآباء والأمهات إلى استخدام أساليب العقاب المختلفة بوصفها الأدوات الرئيسية للتربية والتوجيه داخل الأسرة يعد العامل الرئيسي في نمو روح العنف لدى الأبناء، وخلق شخصية تتسم بالميل إلى العدوان، كما أن لجوءهم إلى استخدام أسلوب التدليل الزائد مع الأبناء يعد أيضاً المسئول الأول عن خلق شخصية غير ناضجة تتسم باللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية.

41- أن ترك الزوج لمسكن الزوجية هروباً من مسؤولية الإنفاق على الأسرة والأبناء يعد من أهم العوامل المؤدية إلى طلب الزوجة للطلاق المبكر ومن ثم تحلل الأسرة حديثة الزواج.

42- أن غالبية الزوجات حديثي الزواج اللاتي لجأن إلى رفع دعاوي طلاق أو خلع أمام المحكمة سواء كن مسلمات أو مسيحيات لم يتمكن من الحصول على الطلاق بشكل ودي رغم طلبهن له، وذلك إما لرفض الأزواج وإصرارهم على تعذيبهن وإذلالهن، أو لرفض المجلس الإكليريكي العام منحهن بطلاناً للزواج.

43- أن قيام بعض الزوجات حديثي الزواج برفع دعاوي الخلع يرجع في المقام الأول إلى سرعة الحكم في دعوى الخلع مما يجنبهن طول أمد التقاضي، بالإضافة إلى خوفهن من عدم القدرة على إثبات الضرر الذي يقنع القاضي بأحقيتهن في الطلاق للضرر، خاصة مع إمكانية أن يأتي الزوج بشهود نفي ينفون ما تدعي به الزوجة من الضرر الواقع عليها.

44- أن أسباب الطلاق المبكر الأكثر انتشاراً لدى الأقباط هي الضعف الجنسي أو العجز الجنسي، وبخل الزوج والانحلال الخلقي أو الخيانة الزوجية من جانب الزوج أو الزوجة، بالإضافة إلى العنف وسوء المعاملة من جانب الأزواج

غالبًا.

45- أن هجر منزل الزوجية سواء من جانب الزوج أو الزوجة وطرد الزوجة من مسكن الزوجية، والتهديد بالطلاق، وقيام الزوجة بعمل بلاغات ومحاضر تعدي بالضرب ضد الزوج تعد من العوامل المؤدية إلى احتدام الشقاق وزيادة حدة الخلاف بين الزوجين حديثي الزواج ومن ثم حدوث الطلاق المبكر.

46- أن التحولات الاجتماعية الجديدة عالميًا ومحليًا، والسعي نحو تحقيق وتمكين المرأة من حقوقها، خاصة التعليم، أدى إلى زيادة وعيها بحقوقها ومسئولياتها، وفرصها في الحياة، وإدراكها للضغوط الواقعة عليها، إضافة إلى زيادة درجة وعيها الحقوقي والقانوني، مما أدى إلى تغير نظرتها إلى الطلاق، ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ قرار الطلاق المبكر، أفضل من الاستمرار في حياة أسرية غير مستقرة، يساعد على ذلك خروجها إلى العمل وقدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أبنائها.

47- أن رفع دعوى الطلاق للضرر في مصر لا زال مقبولا عن رفع دعوى الخلع، وذلك لعدم قبول الثقافة السائدة أن يكون إنهاء العلاقة الزوجية بقرار من الزوجة واعتبارها أن ذلك يتعارض مع حياء المرأة.

48- أن المرأة المطلقة وبخاصة المخالعة بعد فترة قصيرة من الزواج غالبًا ما يواجه إليها اللوم والاتهام بأنها لم تحافظ على بيتها، ويحوطها المجتمع بنظرات احتقار واستهجان وشك وريبة فيرصد تحركاتها، ويفقد حريتها، في مقابل الرجل المطلق الذي غالبًا ما يرثى له المجتمع نظرًا لخسائره المادية التي تكبدها في زواج غير موفق لم يدوم طويلًا.

49- أن العامل الاجتماعي الثقافي المتمثل في النظرة الدونية للمطلقة من قبل المجتمع والعوز المادي، والشعور بالاكنتاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة الاجتماعية والعزلة والاضطراب في التفكير والخوف من المستقبل، والخوف على الأطفال من آثار الطلاق تعد من أهم الآثار السلبية للطلاق المبكر على المطلقة.

50- أن للطلاق المبكر تأثيره السلبي على الأبناء، حيث ينتج عنه غالبًا بعض الاضطرابات النفسية نتيجة لضعف الرعاية الأبوية، والتمرد على سلطة الأم، إلا أنه يتقدم الأطفال في العمر يقل وقع الطلاق وتأثيره عليهم نتيجة لتكيف الأطفال مع

الوضع الجديد وإدراكهم لعملية الطلاق.

51- أن الغالبية العظمى من المطلقات طلاقاً مبكراً سواء كن حاضنات أم لا يتردن إلى أهلهن دون سكن وأحياناً دون نفقه، وأنه على الرغم من أن عودة هؤلاء المطلقات إلى بيت الأسرة يمثل ضغطاً مادياً كبيراً على الأسرة المصرية، إلا أن الثقافة التقليدية لا تسمح للمرأة المطلقة أن تعيش في مسكن مستقل.

52- أن مسؤولية رعاية الأبناء مادياً واجتماعياً وإعالتهم بعد الطلاق المبكر غالباً ما تكون بيد المطلقات وأسرهن وذلك لامتناع الآباء (المطلقين) عن الإنفاق خاصة في حالة وقوع الطلاق دون رغبة من الزوج نتيجة لقيام الزوجة برفع دعوى طلاق للضرر أو خلع.

53- أن الغالبية العظمى من المطلقات طلاقاً مبكراً قد يحجمن عن الزواج مرة ثانية، وذلك إما لعدم الرغبة في خوض تجربة الزواج للمرة جديدة نظراً لما عانيه من ظروف قاسية وعنف شديد من قبل أزواجهن خلال الزواج الأول، أو لعدم الرغبة في تربية الأبناء في ظل وجود زوج الأم لخوفهن مما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية خاصة بتفاعل وتكيف أبنائهن مع الحياة الجديدة ووجود بديل مفاجئ للأب في حياتهم.

54- أن ظاهرة العنف الأسري ليست فقط نتاجاً لتدهور القيم الأسرية، بل وأيضاً لعملية التنشئة الاجتماعية التي يمارسها الآباء تجاه الأبناء، حيث توجد علاقة إيجابية أيضاً بين انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجات حديثي الزواج وتشجيع الأبناء من الذكور (الأزواج) داخل الأسرة منذ الصغر على ممارسة العنف واللجوء إليه كأسلوب لحل الكثير من المشكلات اليومية والمواقف الحياتية، كما توجد علاقة إيجابية بين انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجات حديثي الزواج بأشكالها المختلفة والفهم الخاطئ للدين الإسلامي وتعاليمه من قبل الأزواج.

55- أن معاناة الزوج من البطالة أو عدم وجود فرص عمل مناسبة وما يترتب على ذلك من عدم وجود عائداً أو دخلاً شهرياً يعد من أهم العوامل أو الأسباب التي تدفع الزوجة إلى الإقدام على طلب الطلاق المبكر أو الخلع، وذلك نظراً لما قد

يؤدي إليه هذا العامل من ظروف اقتصادية سيئة ينتج عنها معاناة كل من الزوجة والأبناء من الحرمان والألم، بالإضافة إلى أن معاناة الزوج من البطالة قد تعد سبباً رئيسياً في لجوئه إلى استخدام العنف ضد زوجته وذلك لما يعانيه من ظروف نفسية سيئة وشعور بالإحباط وعدم الرضا نتيجة لعدم استقرار أحواله المادية والحياتية.

56- أن إيمان الزوج يعد سبباً رئيسياً في كراهية الزوجة له وتفكيرها في الطلاق المبكر منه، وذلك لما ينتج عن ذلك الإدمان من استنزاف لموارد الأسرة وإمكاناتها المادية، وكذلك لما ينتج عنه من ممارسات عنيفة ومحاولات للإيذاء البدني يقوم بها الزوج تجاه زوجته وأبنائه نظراً لما يسببه تعاطي المخدرات من غياب للوعي وفقدان للقدرة على التفكير السليم والاندفاع الذي قد يدفع بالفرد إلى الإساءة أو العدوان ضد أقرب الناس إليه.

57- أن هناك بعض القيم والمعايير والسلوكيات السلبية التي انتشرت في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة، فساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر مثل تغير قيم الاختيار للزواج، حيث أصبحت المادة هي المعيار الأساسي في اختيار شريك الحياة بغض النظر عن المعايير والعوامل الأخرى الأكثر أهمية، بالإضافة إلى ضعف قيم الحب والاحترام والتعاون والتماسك الأسري بين الزوجين حديثي الزواج، وانتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء، وكذلك انتشار القيم الاستهلاكية وزيادة الاتجاه نحو الاستهلاك الترفي، وأيضاً انتشار القيم المادية وتعظيم المادة التي أصبحت من أهم محددات المكانة الاجتماعية، والحلم الذي يبغى الجميع الوصول إليه وتحقيقه.

58- أن هناك عوامل اقتصادية نتجت عن تلك التحولات التي شهدتها المجتمع المصري خلال سنواته الأخيرة أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، من أهمها الفقر أو انخفاض المستوى الاقتصادي، وغلاء الأسعار أو ارتفاع تكاليف المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن، نتيجة لانتشار قيم الاستهلاك الترفي، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلافات والنزاعات بين الزوجين حديثي الزواج، الأمر الذي مهد بدوره للجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر.

59- أن الفهم الخاطئ للدين نتيجة لغياب التنشئة الدينية السليمة، واللجوء إلى أساليب العنف البدني كوسائل أساسية للتعامل والتربية داخل نطاق الأسرة،

وضعف العلاقات الاجتماعية بين الزوجين، وهجرة الأزواج للخارج وتغير الأدوار نتيجة لذلك، بالإضافة إلى انتشار ظواهر البطالة والإدمان بين أعدادًا كبيرة من الشباب داخل المجتمع كعوامل اجتماعية نتجت عن تلك التحولات التي شهدتها مجتمعنا ولا يزال يشهدها قد ساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر بأشكاله المختلفة.

60- أن هناك إدراكًا من جانب حالات الدراسة لما مر به المجتمع من تحولات في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من حدوث تغيرات في النسق القيمي السائد داخل المجتمع وظهور الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي كان لها أثرها الواضح على العلاقات والروابط الأسرية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، إلى جانب إدراكهم لأهمية البعد عن العنف كأسلوب للتعامل بين الزوجين، وتربية الأبناء وفقًا لقيم الحب والانتماء والتماسك الأسري، والقضاء على ظواهر البطالة والإدمان كخطوات أولى في محاولة التغلب على هذه الظاهرة والحد من أثارها المدمرة على كل من الأسرة والمجتمع معًا.

ثانياً - توصيات الدراسة

في ضوء ما استخلصته الدراسة الميدانية من نتائج كان لابد من تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد يؤدي العمل بها إلى محاصرة أو مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر بأشكاله المختلفة في محاولة للحد من انتشار تلك الظاهرة، مما يساعد على حفظ كيان الأسرة واستقرارها وتحقيق التماسك والتوافق بين الزوجين حديثي الزواج. وقد ذهبنا هذه التوصيات إلى ضرورة:

- 1- نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية، وأساليب حل الخلافات، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حديثي الزواج وأساليب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف.
- 2- العمل على إصدار تشريع يشترط الفحص الطبي للمقدمين على الزواج من الجنسين، ويسبق ذلك برامج توعية بأهمية الفحص وخاصة بين الأقارب، وعدم تشجيع زواج الأقارب تجنباً لحدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية والصحية.
- 3- العمل على عقد ندوات أو مؤتمرات دورية، تعني بقضايا الأسرة ومشكلاتها مع ضرورة التنسيق بينها.
- 4- تفعيل دور مكاتب الاستشارات الزوجية أو الأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعني بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة على الطلاق.
- 5- أن تعمل الأسرة المصرية على تهيئة الأوضاع الملائمة والفرص المناسبة للاختيار السليم للزواج، مسترشدة في ذلك بتعاليم الإسلام في هذا الشأن.
- 6- إعادة النظر في بعض القوانين أو التشريعات المتعلقة بقضية الطلاق وحقوق الزوجة المطلقة وبخاصة تلك التي تمنع احتفاظ المطلقة بمسكن الزوجية في حالة عدم الإنجاب.
- 7- تطوير نظام القضاء بالشكل الذي يسمح بتلافي التعقيدات الإجرائية في قضايا الأحوال الشخصية لتحقيق سهولة وسرعة البت في قضايا الطلاق والنفقة بصفة

خاصة، حتى لا تضطر الزوجة التي تعاني من سوء معاملة الزوج وإصراره على عدم تطليقها إلى اللجوء للقيام برفع دعوى خلع والتنازل عن حقوقها المادية في سبيل التخلص من هذه الحياة الزوجية التعسة والحصول على الطلاق.

8- تشديد العقوبة فيما يتعلق بقضايا العنف التي يرتكبها الأزواج ضد الزوجات، وذلك لتحقيق الردع والحد من لجوء الأزواج إلى العنف، وبالتالي تجنب حدوث الكثير من المشاجرات والخلافات بين الزوجين حديثي الزواج، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من حجم ظاهرة الطلاق المبكر.

9- إلغاء نظام الوكالة عند عقد القران، وذلك لضمان قبول الفتاة ورضاها عن الزوج حتى لا تكون هناك فرصة لإرغام الفتاة على الزواج دون موافقتها.

10- أن تتجه المؤسسات التعليمية ودور العبادة إلى توعية الشباب المقبل على الزواج وحديثي الزواج بأهمية البعد عن العنف وأساليب الإيذاء البدني المختلفة أثناء التعامل مع الزوجات، وضرورة اللجوء إلى أسلوب التفاهم والحوار لتحقيق حياة زوجية سعيدة خالية من المشاكل والصراعات وخلق جو من الحب والاحترام المتبادل بين الزوجين حديثي الزواج.

11- وضع خطة قومية من قبل الدولة للقضاء على ظاهرة البطالة، وذلك بتوفير فرص عمل مختلفة للشباب، عن طريق التوسع في المزيد من المشروعات الإنتاجية أو الصناعية التي تستوعب أعدادًا كبيرة من الشباب مع رفع درجة الوعي لدى الشباب بأهمية البحث عن مجالات عمل جديدة كالاتجاه نحو غزو الصحراء واستصلاح الأراضي الموجودة بها، وعمل المشروعات الصغيرة وعدم الاعتماد على الدولة وحدها في خلق فرص العمل المناسبة.

12- تشديد العقوبة الخاصة بتعاطي المخدرات أو مضاعفتها، ليكون ذلك رادعًا لأعداد كبيرة من الشباب للبعد عن الإدمان وتلافي آثاره السيئة على الفرد والأسرة معًا.

13- التنسيق بين الوزارات المختلفة كالتربية والتعليم والإعلام والداخلية بشكل فعال يسمح بمكافحة ظاهرة الإدمان والقضاء عليها بين الشباب المصري، سواء كان

ذلك عن طريق التوعية بأخطار الإدمان، وكيفية الوقاية منه، أو عن طريق التعريف بالجهود المختلفة التي تبذلها الدولة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد كيان الأسرة والمجتمع بأكمله.

14- وضع خطة قومية من قبل الدولة للنهوض بالمناطق العشوائية والأحياء الفقيرة الموجودة داخل محافظة القاهرة، والتي تعاني من الحرمان وعدم توفر ضرورات الحياة اليومية، وذلك بالعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات والمرافق بها، حتى يمكن القضاء على إحدى العوامل الاجتماعية المهيأة لبزوغ ونمو حوادث العنف الأسري.

15- الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم وسلوكياتهم منذ الصغر، مع التركيز على الاهتمام بغرس قيم الولاء والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأطفال، وخاصة الذكور منهم، ومساعدتهم على التفاعل مع الآخرين بصورة إيجابية.

16- وضع خطة إعلامية شاملة تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشباب، وطرق حلها، مع مراعاة أن يتجه مضمون الرسالة الإعلامية لهذه الخطة إلى محاولة القضاء على المفاهيم والأفكار الخاطئة أو السلبية التي تحرض على ممارسة العنف والتمييز بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة، وزيادة درجة الوعي لدى الشباب بأمور وتعاليم دينهم المختلفة، وذلك في محاولة للقضاء على ظاهرة العنف ضد الزوجات.

17- أن تتجه وسائل الإعلام المختلفة أيضًا، خاصة المرئية منها لما لها من تأثير كبير على المتلقي إلى عرض البرامج الدينية والثقافية التي تعمل على توعية الأزواج بأساليب التعامل المثلى مع الزوجات، كما تحثهم أيضًا على احترام الزوجات والبر بهن وحسن معاملتهن.

18- أن تتجه وزارة التضامن الاجتماعي أو المجلس القومي للمرأة إلى إنشاء عدد من الجمعيات أو توفير بعض الجهات التي تضم عددًا من الأخصائيين

الاجتماعيين والنفسيين يلجأ إليها الأزواج والزوجات حديثي الزواج الذين يعانون من وجود مشكلات وخلافات زوجية، قد تهدد بفشل حياتهم الزوجية تكون كفيلة بتقديم النصائح والإرشادات المختلفة، وكذلك كافة أشكال العون المعنوي والمادي إذا لزم الأمر. وذلك لمساعدتهم على التخلص من مشاكلهم والنهوض بحياتهم الزوجية والنجاح فيها، مع عدم اقتصار هذه الجمعيات على تقديم المساعدة لهذه الفئة فقط من الأزواج والزوجات، بل يجب وأن تشمل أيضاً الزوجات المتضررات من عنف الأزواج وتنكيلهم لتكون كفيلة أيضاً بتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية، والمساعدة القانونية إذا لزم الأمر لهؤلاء الزوجات ضحايا العنف الأسري، وذلك حتى تكون هناك جهة رسمية أو قناة شرعية يمكن للزوجة اللجوء إليها لمساعدتها على التخلص من هذا العنف، مما قد يقلل من فرص لجوئها إلى طلب الطلاق أو الخلع وإنهاء الحياة الزوجية للخلاص من هذه الزيجة.